- هل أكمل الفخر مفاتيح الغيب؟

هذا سؤال يفرض نفسه على كل من يتحدث عن التفسير الكبير. وقد اختلفت الآراء في الإجابة عنه، واضطربت، ولا أعلم أحدًا أعطى الجواب الشافي عن هذا السؤال إلى يومنا هذا على كثرة من حاولوا.

وها نحن أولاء نحاول - كما حاول من سبقنا - الإجابة عن هذا السؤال راجين أن نوفق لإعطاء الجواب الشافي عنه - فنقول:

*** يمكن تقسيم المؤرخين القدامى من الذين ترجموا للفخر وذكروا شيئًا من مؤلفاته إلى خمس فرق:**

الفريق الأول: الذين ذكروا التفسير من غير أن يشيروا إلى تمامه أو نقصانه.

الفريق الثاني: الذين ذكروه بأسلوب يشير إلى اطلاعهم عليه كاملًا.

الفريق الثالث: الذين نصّوا على نقصانه، من غير أن يشيروا إلى الموضع الذي وقف الفخر عنده.

الفريق الرابع: الذين نصّوا على الموضع الذي وقف الفخر عنده في التفسير.

الفريق الخامس: الذين نصّوا على تمامه.

فمن الفريق الأول: ابن السبكي في الطبقات (٨/ ٨٧٠) ط. الحلبي، وابن قاضي شهبة في طبقات الشافعيّة - الطبقة الخامسة عشرة، والذهبيّ في تاريخ الإسلام (٢٧/ ٦٤٦) وإن ذكرهما الزركان خطأ من القائلين بنقصانه، وأبو شامة في الذيل (ص ٦٨)، وصاحب إرشاد القاصد (ص ٧٥)، وصاحب صبح الأعشى (١/ ٤٧٠)، ومنهم أيضًا: طاش كبرى في المفتاح (٢/ ١١٧)، والسيوطيّ في طبقات المفسرين (ص ٣٩).

ومن الفريق الثاني: القفطيّ في أخبار الحكماء (ص ١٩١)، حيث قال: ومن تصانيفه كتاب « تفسير القرآن الكبير » سمّاه: « مفاتيح الغيب » سوى تفسير الفاتحة، وأفرد لها تصنيفًا - اثني عشر مجلدًا - بخطه الدقيق.

فعبارته الأخيرة تشير إلى أنه اطّلع عليه، ولو كان ناقصًا لما فاته أن يذكر ذلك، كما ذكر إفراد الفاتحة بتصنيف خاص.

ونحوه قال ابن أبي أصيبعة في عيون الأنباء (٢/ ٢٩): ولفخر الدين ابن الخطيب من

الكتب: كتاب « التفسير الكبير » المسمى « مفاتيح الغيب » - اثنتا عشرة مجلدة - بخطه الدقيق، سوى سورة الفاتحة، فإنّه أفرد لها كتاب: « تفسير سورة الفاتحة » مجلد.

وعبارة ابن أبي أصيبعة هذه - كعبارة القفطيّ - تشير أيضًا إلى اطلاعه عليه كاملًا. هذا إذا لم تكن منقولة عن القفطيّ.

ومن الفريق الثالث: ابن خلّكان في الوفيات (١/ ٦٧٦)، واليافعي في مرآة الجنان (٤/ ٧)، والعينيّ في عقد الجمان (١٧/ ٢/ ٣٢١)، وابن العماد في الشذرات (٥/ ٢١). وقد نقل ذلك عن ابن قاضي شهبة.

وأمّا الفريق الرابع: فلم نجد - فيما اطلعنا عليه - من يندرج تحته غير اثنين:

الأول: ابن قاضي شهبة المتوفى سنة (٨٥١هـ) - في طبقات النحويّين واللّغاة؛ حيث قال: ومن تصانيفه التفسير الكبير، وصل فيه إلى الروم، أو العنكبوت، وأكمله تلميذه شمس الدين الخوييّ، وبعضهم ادعى أنه كامل. انظر: (١/ ٤٨ - أ).

والثاني: أحمد - شهاب الدين - الخفاجي شارح « الشفاء » للقاضي عياض فقد ورد في شرحه (نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض) (١/ ٢٦٧) - أثناء الكلام عن سورة « الضحى » - ما نصه: « قيل: والمراد إظهار ذلك في عالم الشهادة وتقرير الدليل على ما قاله الإمام - أنّ كمالك وعبادتك بعد هذه الأمور أتم، حيث رتّبناك قبل ذلك الكمال إلى ذروة العلى، فبالأولى أن لا نتركك ولا نبغضك بعد الكمال والعبادة.

وقيل عليه: إنّه لا يناسب تفسير الغنى بالغنائم ونحوها مما لم يتحقق بعد النزول، فإن جعلت بمنزلة المحقق، إذ لا بد من تحقق أمر قبل الكمال، ليعلم ثبوت مثله بعده بالأولى، والإثبات والمجاز المذكور لا يفيده فالأظهر في الاستدلال بالمعنى حينئذ أن يقال: سنخصك بألطاف جليلة، أو أنا قدرنا لك ذلك فلا نتركك ولا نبغضك؛ لأنه مناف له فتدبر.

أقول[1]: الثابت في كتب التاريخ أنَّ التفسير الكبير وصل إلى سورة الأنبياء وكمله تلميذه الخويي، فنسبه ما ذكر للإمـام لا ينبغي، وما أورده عليه غير وارد؛ لأنّه ليس في تفسيره المذكور تعرّض للغنى، فكيف يلزمه بما لم يقله؟ ومن نظر تفسيره عرف ما قلناه » ا.هـ.

وعن الكتاب المذكور أخذه كاتب حواشي إحدى طبعات كشف الظنون كما سيأتي.

---

(١) مازال الكلام لشارح الشفاء.

وأما الفريق الخامس: فيتمثل بالصفدي وحده، إذ لم نعثر عند غيره على النص بأن الإمام أكمله على المنبر إملاء. راجع: الوافي (٤/ ٢٥٥).

هذا هو موقف المؤرخين من قضية إكمال الفخر للتفسير أو عدمه.

*** موقف الكُتَّاب المعاصرين:**

وأما الكُتَّاب المحدثون فيمكن حصرهم في فرق ثلاث:

الفريق الأول: هم الذين نفوا أن يكون التفسير بمجموعه هو من تأليف الفخر وزعموا أنه لأحد تلامذته، ثم لم يكتفوا بذلك؛ بل زعموا أنه ربما كان من العلماء المتأخّرين، وكل دليلهم عبارة وردت خلال تفسير سورة « الواقعة » ونصها: « وشيء من هذا رأيته في كلام الإمام فخر الدين الرازيّ - رحمه اللّـه - بعدما فرغت من كتابة هذا مما وافق خاطري خاطره، على أني معترف بأني أصبت منه فوائد لا أحصيها » ا.هـ.

فعلق عليها مصححو طبعة عبد الرحمن محمد في المطبعة البهية المصرية بقولهم: « هذه العبارة تشعر وتؤكد أنّ الكتاب لمؤلف آخر غير فخر الدين الرازي وإنما هو لأحد تلامذته، وربما كان من العلماء المتأخرين » راجع: (٢٩/ ١٥٥) من الطبعة المذكورة للتفسير.

ولولا اغترار بعض الكتاب المحدثين بهذا القول الساقط المتهافت، وإدراجهم له ضمن ما نقلوا من أقوال، ونعته أصحابه بأنهم جماعة من أفاضل العلماء[1] لولا هذا كله لما تكلفنا تسطير حرف واحد عنه؛ إذ هو كلام ساقط، قائله جاهل بكل ما ذكره المؤرخون عن الفخر، إضافة إلى جهله بالتفسير الذي نسب إلى نفسه تحقيقه وتصحيحه.

وإذا كانت العبارة موضوع التعليق هي التي دفعت هذا المعلّق أو المصحّح إلى إطلاق هذه الفرية الكبرى، أَفَلَمْ يكن له في مئات الدلائل التي مرت به من أول تفسير سورة الفاتحة إلى تفسير سورة الواقعة ما يشهد بأن هذا الكتاب هو لفخر الدين الرازي، أو لم تكن هذه الدلائل كافية للتقليل من اعتماده على هذه العبارة في إصدار هذا القول الباطل؟

وإذا تجاهل كل هـذه الدلائل التي سنشير إلى بعضها، أفليس في إجماع المؤرخين على أنّ الرازيّ ألف تفسيرًا كبيرًا باسم مفاتيح الغيب ما يكفي لإثنائه عن هذا القول الباطل؟

لو أنه قال مثلًا: إنّ هذه العبارة تشير إلى أنّ تفسير هذه السورة كلها أو بعضها ليس

(١) راجع: الإمام فخر الدين الرازي للعماري (ص ١٦١).

من تأليف الفخر؛ لكان كلامه معقولًا ومقبولًا.

أما أن يجعلها دليلًا على نفي نسبة التفسير جملة عن الفخر فذلك أقبح أنواع الجهل، وأشنع أنواع الغباء أو الافتراء. وهو قول لم يسبق إليه ولن يتابع عليه.

وأما الفريق الثاني: فهم الذين سايروا المؤرخين القائلين بأنّ الفخر ألف التفسير الكبير، ولكنه لم يكمله ومن هؤلاء:

صاحب كشف الظنون فقد نقل عن ابن خلكان قوله: إنه لم يكمله. ثم قال: وصنف الشيخ نجم الدين أحمد بن محمد القموليّ تكملة له، وتوفى سنة (٧٢٧هـ). وقاضي القضاة شهاب الدين بن خليل الخوييّ الدمشقيّ كمل ما نقص من أيضًا، توفي سنة (٦٣٩هـ)[١].

وقد انضم إلى صاحب كشف الظنون من الدارسين عبد الرحمن المعلمي في سلسلة مقالاته في مجلة الحج للسنة العاشرة[٢]، ولكنه ادعى أنّ الفخر ترك تفسير خمس وعشرين سورة متفرقة من سور القرآن الكريم. ومال إليه الشيخ محمد حسين الذهبي أيضًا[٣].

وأما الدكتور علي العماري فقد وافق هذا الفريق فيما يتعلق بسورة « الواقعة » فقط.

وأما الفريق الثالث: فهم الذين قالوا بأن الفخر أكمل التفسير كله، وتأولوا كل ما ورد في المصادر التاريخية عن عدم إكماله، كما تأولوا ما ورد فيه من عبارات تشعر بأن تفسير السور التي وردت هذه العبارات في تفسيرها ليس من تأليف الإمام الرازيّ؛ وهذه التأويلات منها المتكلّف، ومنها المقبول.

ومن هذا الفريق محمد الفاضل ابن عاشور في كتابه: « التفسير ورجاله »[٤]؛ حيث قال: والذي يبدو في نظرنا - فيصلًا بين ذلك كله - أن الرازيّ لما انتصب في آخر حياته لتصنيف التفسير تمكن من إخراج شيء منه في تحريره النهائيّ، وبقي شيء في الأمالي والمسودات بيد بعض تلامذته فأقبل على تصنيفه وتحريره، وألحق الفرع بالأصل؛ فالكتاب بروحه هو للرازيّ وبتحريره هو من وضعه في الأول، ووضع تلميذه الخوييّ في الآخر. على أنّ تحقيق

---

(١) انظر: (٢/ ١٧٥٦).

(٢) راجع: الأعداد (العاشر والحادي عشر والثاني عشر).

(٣) راجع: التفسير والمفسرون (١/ ٢٩٣).

(٤) راجع ما كتبه الفخر وتفسيره (ص ٦٥ - ٨٨).

محل الفصل بين التحريرين أمر لا دليل عليه، ولا سبيل إلى تحقيقه بالقطع[١].

ويمكن أن نضم إليه محمد صالح الزركان في رسالته « فخر الدين الرازي وآراؤه »؛ فهو قد قال بعد أن عرض لبعض أقوال المؤرخين في هذه المسألة: وحسبي الآن أن أقول: إنني أذهب إلى ما قاله الصفدي من أن الرازيّ ألف كل التفسير إما كتابة بيده أو إملاء على تلاميذه. وأضيف أنّ السور التي أملى تفسيرها هي السور التالية: الروم، والأحزاب، وسبأ، وق، والقمر، والواقعة[٢].

ولا ندري من أين استمد هذا الحكم؟!

وأمَّا العماريّ فإنَّه سلّم أنَّ التفسير قسمان: ثابت ومشكوك فيه، فما قبل تفسير سورة الأنبياء ثابت، وتفسيرها وتفسير ما بعدها مشكوك فيه، وراح يبحث في القسم الذي صحّحوا نسبته إلى الفخر عن إحالات على تفسير السور التي افترضوها مشكوكًا بتفسيره لها. وكل ما توصل إليه بعد بحث طويل أن عثر على جملة من الإحالات، إذا سلمت له فإن نتيجة ذلك لا تعدو إضافة تفسير بعض سور أخرى من القسم الذي اعتبروه مشكوكًا فيه، إلى القسم الذي اعتبروه ثابتًا.

وانضم إلى هذا الفريق مؤخرًا السيد محسن عبد الحميد في رسالته: « الرازي مفسرًا » التي نال بها درجة الدكتوراه من كلية الآداب - جامعة القاهرة - فبعد أن استعرض أقوال المؤرخين في هذه المسألة وعرض ما قاله قبله الفاضل ابن عاشور والعماري قال: والذي انتهيت إليه بعد قراءتي التفسير كله - أن جميع هؤلاء قد أخطأوا، نتيجة لعدم قراءتهم جميع التفسير؛ إذ لو فعلوا مثلما فعلت لكان من الممكن أن يصلوا إلى ما وصلت إليه، وهو أن تفسير (مفاتيح الغيب) اعتبارًا من سورة الفاتحة إلى نهاية سورة الناس له، وليس لغيره، وأن ما ورد فيه من عبارات تدل على أن شخصًا آخر اشترك في كتابته ليس إلا تعليقات متناثرة من بعض تلامذته، أضيفت إلى المتن، أو كتبت في الحاشية ودخلت في المتن في أثناء استنساخه[٣].

وقبل أن نبين وجهة نظرنا في هذا الموضوع، ونناقش أصحاب هذه الأقوال لا بد لنا من

---

(١) راجع: (ص ٨٧، ٨٨).

(٢) راجع: رسالته المذكورة (هـ، ص ٦٦).

(٣) راجع: الرازي مفسرًا (ص ٧٣، ٧٤).

مناقشة أصل المسألة وبيان منشأ شبهة عدم إكمال الفخر لتفسيره، ليتبين لنا أولًا ما إذا كان أصل مسألة كون الرازيّ لم يتم التفسير مسلمًا أم لا؟

الحق: أن شبهة كون الفخر لم يكمل التفسير تقوم على دعامتين لا ثالث لهما:

الأولى: كلمة عابرة ذكرها ابن أبي أصيبعة أثناء ترجمته لشيخه الخوييّ؛ حيث قال: ولشمس الدين الخوييّ من الكتب تتمة تفسير القرآن لابن خطيب الريّ[١]، وتبع ابن قاضي شهبة ابن أبي أصيبعة، فقال ما نقلناه عن طبقاته للنحويّين، وزاد عليه شيئًا مما قاله المؤرخون الآخرون من غير اطلاع على التفسير. كما أنّه لم يقل مقالته تلك في طبقات الشافعيّة.

وكلمة أخرى قالها ابن السبكي في طبقاته أثناء ترجمته لنجم الدين القموليّ؛ حيث قال: وكان عارفًا بالتفسير، وله تكملة على تفسير الإمام فخر الدين[٢].

وردد ابن حجر ما قاله ابن السبكي في كتابه: « الدرر الكامنة » حيث قال وهو يترجم للقمولي: وأكمل تفسير الإمام فخر الدين[٣].

هذه الأقوال المطلقة لهؤلاء المصنفين تشكل الدعامة الأولى في شبهة كون الفخر لم يتم تفسيره.

أمّا أقوال بعض المؤرخين بأنه لم يكمله فلا نعتبرها سندًا لهذه الشبهة؛ لأننا نجزم بأن ما قالوه مجرد استنتاج مبني على ما ذكره ابن أبي أصيبعة في ترجمة الخوييّ أو مما أشار إليه ابن السبكي في ترجمته للقمولي - كما سنبين.

وأما الدعامة الثانية: لهذه الشبهة؛ فهي عبارات متناثرة وردت في أثناء تفسيره - رحمه اللّـه - لبعض السور، وأهمها: ما ورد في تفسير سورة الواقعة، وأقوى تلك العبارات دلالة على مراد القوم: العبارة التي استند إليها مصححو طبعة عبد الرحمن، التي ذكرنا نصها وتأتي بعدها العبارات التالية.

عبارة وردت في تفسير نفس السورة؛ هي قوله: قال المفسر: المسألة الأولى أصوليّة، ذكرها الإمام فخر الدين - رحمه اللّـه - في مواضع كثيرة، ونحن نذكر بعضها. فالأولى: قالت المعتزلة: هذا يدل على أنه يقال: الثواب على اللّـه واجب؛ لأنّ الجزاء لا يجوز المطالبة به. وقد

---

(١) راجع: عيون الأنباء (٢/ ١٧١).
(٢) راجع: (٥/ ١٧٩) ط. الحسينية.
(٣) انظر: الدرر الكامنة (١/ ٣٢٢).

أجاب عنه الإمام فخر الدين - رحمه اللّـه - بأجوبة كثيرة، وأظن به أنّه لم يذكر ما أقول فيه، وهو ما ذكروه: لو صح لما كان في الوعد بهذه الأشياء فائدة... إلخ[١].

وأخرى وردت في تفسير سورة الروم، ولم يشر إليها الباحثون الذين اطلعت على كتاباتهم ما عدا الفاضل ابن عاشور والذي استتبع منها استنتاجًا باطلًا سنأتي على ذكره هو قوله: المسألة الثالثة في فضيلة السبحلة والحمدلة في المساء والصباح، ولنذكرها من حيث النقل والعقل:

أمَّا النقل؛ فأخبرني الشيخ الورع الحافظ الأستاذ عبد الرحمن بن عبد اللّـه بن علوان بحلب مسندًا عن النبي ﷺ أنه قال لبعض أصحابه: « **أتعجز عن أن تأتي وقت النوم بألف حسنة** »... إلخ[٢]. والذي في هذه المسألة قوله: « بحلب » فإنّ من المقطوع به - عندنا - أنّ الفخر لم يزر حلب.

هذه هي العبارات الواردة في التفسير والتي تشكل الدعامة الثانية من دعائم شبهة عدم إكمال الفخر لتفسيره الكبير. وكان الأجدر بجميع الباحثين الذين تكلموا في هذه المسألة أن لا يأخذوا هذين الأمرين مأخذ المسلمات، وينطلقوا في بحث المسألة في متاهات لا تنتهي، بل كان عليهم الوقوف عند هذين الأمرين أولًا، فإذا تم التأكد منهما، وقامت بهما الشبهة، فآنذاك يجري البحث في السور التي فسّرها، والتي لم يفسرها هو، وعلى أساس التحقيق العلمي لهذه السور التي قامت الشبهة على أنه لم يفسرها، لا على أساس التخمينات والافتراضات والادعاءات التي لا تقوم على أساس متين.

وقد رأيت أن أتجنب إضافة افتراضات جديدة إلى ركام الافتراضات التي أطلقها من سبقني قبل الوقوف على الشبهة نفسها وما استندت إليه، وبعد البحث تبين لي ما يلي:

١ - إن مستند ابن خلكان، والمؤرخين الآخرين في قولهم بعدم إكمال الفخر للتفسير هو قول ابن أبي أصيبعة في ترجمة الخوييّ. وقول ابن أبي أصيبعة المتقدم ذكره أقدم قول أثار شبهة كون التفسير ناقصًا، والمترجمون للفخر كلّهم، قد استقوا ترجمته كلها أو بعضها عن القفطيّ وابن أبي أصيبعة، وفي مقدمتهم ابن خلكان، يدرك هذا كل من اطلع على ترجمة الفخر عند ابن أبي أصيبعة ومن جاء بعده.

---

(١) راجع: التفسير الكبير (٨/ ٥٠) ط. الخيرية.

(٢) راجع: المصدر نفسه (٦/ ٤٧٣).

٢ - وقول ابن أبي أصيبعة - عندنا - لا يتجاوز احتمالين:

أولهما: أنه شيء قاله عن غير تثبت بدافع من حبه لشيخه الخوييّ وحرصه على نسبة فضل كبير له، كفضل تكميل تفسير الفخر، يلاحظ هذا من يقرأ ترجمته للخوييّ.

وثانيهما: أنّ الخوييّ لم تطل فترة تتلمذه على صاحبنا الفخر كما مر في ترجمتنا له[1]. فقد يكون كتب لنفسه من التفسير نسخة ناقصة وبقي يتتبع ما بيد زملائه من تلامذة الفخر ويكمل عليها، فإذا صادفه شيء من النقص لا يتجاوز عبارة، أو سطرًا أو أكثر فإنه يحاول تعويض هذا النقص اليسير بأسلوب يبذل قصارى جهده لتقليد الفخر فيه. فإذا اطلع بعد ذلك على ما قاله الفخر قابل ما كتبه هو على ما كتبه أو أملاه شيخه الفخر فإن وجده موافقًا لكلامه سر بذلك، وذكره كما فعل في عبارة تفسير قوله تعالى: ﴿ كَأَمْثَٰلِ ٱللُّؤْلُؤِ ٱلْمَكْنُونِ ﴾ [الواقعة: ٢٣] التي تقدم ذكرها.

وأحيانًا يرى أن الفخر قد أوجز في تفسير آية من الآيات التي يكون قد أطنب في تفسير مثيلاتها؛ فيأخذ من كلامه في تفسير تلك الآيات ويضيفه إلى تفسير تلك الآية، وقد يضيف من عنده بعض العبارات عليها لظنه أن ذلك يضيف إلى ما قاله شيخه شيئًا من الفائدة للقارئ كما فعل في تفسير قوله تعالى: ﴿ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ [الواقعة: ٢٤] وهي العبارة التي اعتبرناها الجزء الثاني من الدعامة الثانية للشبهة، فهو قد قال: هذه المسألة أصوليّة ذكرها الإمام فخر الدين - رحمه اللّـه - في مواضع كثيرة، ونحن نذكر بعضها... فقوله هذا يدل بوضوح على أنّ الفخر أوجز في تفسير هذه الآية، ولم ير أن يعيد ما ذكره في مواضع كثيرة، بينما رأى تلميذه - هذا - أنّ في إعادة بعض ما ذكره فائدة، وبعد أن أعاد ما ذكره الفخر في مواضع أخرى، ورد عليه اعتراض للمعتزلة؛ فذكر أنّ الفخر أجاب عنه بأجوبة كثيرة. ولكنّه أراد أن يضيف إلى إجابات الفخر جوابًا عنده أيضًا؛ فقال: وأظن أنه لم يذكر ما أقول فيه، وهو ما ذكروه... إلخ.

وكذلك فعل في تفسير سورة الروم أراد أن يضيف إلى ما قاله شيخه الفخر في فضل « السبحلة والحمدلة » شيئًا نقليًا؛ فأضاف حديث عبد الرحمن بن عبد اللّـه بن علوان المذكور، والذي يغلب على الظن أنه سمع منه هذا الحديث في حلب حين كان قاضيًا في الشام؛ لأنّ هذا الحديث لا يمكن اعتبار ناقله الفخر؛ حيث قد ثبت لنا بأنه لم يتجاوز في

(١) (ص ١١٤) من رسالتنا هذه.

رحلاته بلاد إيران والأفغان وبعض البلدان الهندية، وإن توهم الفاضل ابن عاشور بناءً على هذا الحديث أنَّ الفخر قد زار الشام، ولما كان المسافر من إيران إلى الشام لا بد وأن يمر بالعراق فقد تفضل ومر به على العراق أيضًا[(١)].

هذه الإضافات من الخوييّ وأمثالها مما قد يكون إضافة لربط الكلام أو تعويضًا عن كلمة ساقطة أو عبارة - تسامح تلميذه ابن أبي أصيبعة، واعتبرها تكملة للتفسير، وجاء المؤرخون الآخرون واستنتجوا أن التفسير ناقص. ثم عمد نحو ابن قاضي شهبة إلى أفواه الناس ليتعرف عن طريق أقوال لا سند لها على مقدار النقص، ولذلك تجد قوله مضطربًا غاية الاضطراب.

والذي يؤيد ما ذهبت إليه أن سائر من ترجموا للخوييّ لم يذكروا له هذه التكملة، مع ذكر بعضهم لمؤلفاته، واستقراء ابن العماد، وأبي شامة لها، فلو كانت هذه التكملة شيئًا معتبرًا لذكرها هؤلاء المؤرخون[(٢)].

يضاف إلى هذا أنّ كتاب ابن أبي أصيبعة نفسه ثبت أنّه أبرزه صاحبه أول مرة سنة أربعين وستمائة هجرية مجردًا عن الزيادات، ثم أبرزه ثانيًا مع زيادات كثيرة قبيل وفاته[(٣)]، كما أبرزه ثالثة بزيادات أخرى بعد وفاته، والطبعة التي بين أيدينا مأخوذة عن الإبرازة الثانية المزيد فيها.

وهذا يفسر لنا التناقض الظاهر بين ما ذكره في ترجمته للفخر: مما يشعر بأنه اطلع على التفسير كاملًا، وما ذكره في ترجمته للخوييّ من أنّ له تتمة على التفسير، مما يشعر بأنّ قوله هذا إنّما هو زيادة أضافها لكتابه فيما بعد بسبب ما ذكرناه.

وبهذا تتهاوى هذه الدعامة من دعائم الشبهة القائلة بنقصان تفسير الفخر، وتسقط معها أقوال جميع المؤرخين الناقلين عن ابن أبي أصيبعة.

وأمَّا إشارة ابن السبكي إلى أن لنجم الدين القمولي تكملة على تفسير الفخر؛ فإنها مصدر المؤرخين المعاصرين له أو المتأخرين عنه الذين ذكروا أن للقمولي تكملة على

(١) راجع: التفسير ورجاله (ص ٦٩).

(٢) راجع: طبقات ابن السبكي (٥/ ٨)، والعبر (٥/ ١٥٢)، والذيل (ص ١٦٩)، ومرآة الزمان (٨/ ٣٠)، والشذرات (٥/ ١٨٣)، والبداية (١٣/ ١٥٥).

(٣) راجع: أصول نقد النصوص (ص ٣٠).

التفسير؛ ومنهم الأسنوي[١]، وابن حجر[٢]، وابن العماد[٣].

وهذه هي الأخرى معارضة بأن ابن السبكي نفسه قد ذكر التفسير من جملة ما ذكر من مصنفات الفخر ولم يشر إلى نقصانه، كما نفى بشدة نسبة كتاب: « السر المكتوم » له وسيأتي ما يبطل هذا النفي، كما أنه أنكر على شيخه الذهبي بشدة ترجمته للفخر في حرف « الفاء » وادعى أن الإمام لا يعرف بـ « الفخر » وقد علمت أنه أهم ألقابه.

فالرجل على جلالة قدره، وتحريه الدقة في ما يكتب، إلا أنني لاحظت في ترجمته للفخر ما ذكرته. مما يحملنا على أن لا نأخذ ما ذكره مأخذ المسلمات إلا إذا كان غرضه من التكملة - التي ذكرها في ترجمة القمولي - ما ذهبنا إليه وإذا سلمناه فلا بد لنا من القول بأنّ نسخة من التفسير قد وصلت القمولي، فصنع بها ما صنعه الخوييّ من قبل، فأطلقوا عليها تكملة من قبيل المبالغة، أو التسامح. وإذا كنا قد عثرنا في التفسير على بعض العبارات التي يمكن أن تنسب إلى الخوييّ، فإنّنا لم نعثر كما لم يعثر غيرنا - فيما نعلم - على ما يمكن أن ينسب إلى القمولي.

ثم إذا كان القمولي قد فسّر بعض السور وألحق تفسيره ذاك بالتفسير الكبير؛ فَلِمَ لم يصفوا لنا هذه التكملة كما وصفوا مصنفاته الأخرى؟ وَلِـمَ لَـمْ يذكروا مقدارها إذا كانت تكملة بالمعنى الذي فهمه الباحثون؟

فإنّهم قد بيّنوا مواضع النقص في كتب هي أقل شأنًا من التفسير الكبير[٤].

يضاف إلى هذا أن ابن حجر ذكر التفسير في لسان الميزان[٥]، ونقل ملخصًا لقول ابن الطوفي فيه، كما نقل أن السرمياحيّ المغربيّ صنف كتاب « المآخذ » في مجلدين بيّن فيهما ما في تفسير الفخر من الزيف والبهرج!! وتحدث عنه وعن بعض كتب الفخر الأخرى حديث الخبير بها، فلو كان الفخر لم يكمل تفسيره لأشار إلى ذلك، أو لكانوا استثنوا تكملة الخويي أو القمولي من النقد الذي وجهوه للتفسير.

---

(١) في طبقات الشافعية (٢/ ٣٣٣).

(٢) في الدرر الكامنة (١/ ٣٢٥).

(٣) في الشذرات (٥/ ٧٦).

(٤) راجع: عيون الأنباء (٢/ ٢٩، ٣٠)، والمراجع التي أخذت عنه.

(٥) راجع: (٤/ ٤٢٦ - ٤٢٩).

فإنّ الحافظ الذهبيّ يقول: قَلَّ من يعتني اليوم بالتفسير، بل يطالع المدرسون تفسير الفخر الرازيّ، وفيه إشكالات وتشكيكات لا ينبغي سماعها، فإنّها تحيّر، وتمرض، ولا تشفي غليلًا[1]!!

فكيف يغفل كل هؤلاء الحديث عن نقصانه لو كان ناقصًا، وكيف لا يشتهر هذا الأمر شهرة توازي شهرة التفسير نفسه؟ وكيف لا تشتهر هذه التكملة، ومن أين ابتدأت وإلى أين انتهت ويشتهر كاتبوها؟

إنّ من يفسر من (سورة الأنبياء) إلى آخر القرآن الكريم، على الأسلوب الذي سار عليه الفخر أهل لأن يسلك في عداد المفسّرين، وأن يترجم له في طبقاتهم. والسيوطي قد ترجم للقمولي في حسن المحاضرة[2]، وذكر مصنفاته، ولم يذكر من بينها التكملة المشار إليها، كما لم يذكر شيئًا عنه في طبقات المفسرين.

ومن هذا كله يتبين لنا أن ما أطلق عليه اسم تكملة في ترجمة بعض المؤرخين للخوييّ والقموليّ لا يعدو أن يكون إضافات وزيادات محدودة لا تتجاوز جملًا وعبارات متناثرة هي أشبه بالتعليق احتاجوا لإضافتها إلى تفسير سور أملاها الفخر إملاءً - كما أسلفنا عن الصفدي - وسماها البعض تسامحًا بالتكملة، فظن من جاء بعدهم أن التفسير ناقص، بناءً على هذه الشبهة الباطلة.

وإذا ما أريد اكتشاف هذه التعليقات كلها وتمييزها عن تفسير الفخر فلا بد من القيام بتحقيق التفسير تحقيقًا علميًّا دقيقًا، تنهض به جماعة من العلماء بالتفسير، الخبراء بالتحقيق، وتجمع لها نسخ التفسير الخطّية من أنحاء العالم وكذلك المطبوعة وتقابلها ببعضها، فلعله آنذاك يثبت بشكل قاطع أنّ التفسير كله من تأليف الفخر، وأن بعض الإضافات أو الزيادات التي أدخلها الخويي والقمولي لا تستحق أن يطلق عليها تكملة، وأنها من قبيل إضافات المحققين على نص به سقط أو خروم لا يستهدفون منها سوى ربط الكلام ببعضه.

وأمّا ما ورد في شرح الشهاب الخفاجي، ونقله كاتب هوامش إحدى طبعات كشف الظنون وتأثر به الذهبيّ والمعلميّ - من المعاصرين - فقد رأيت أنّ هذا القول لا يمكن أن يكون للقاضي عياض، وقد توفي في نفس السنة التي ولد فيها الفخر، وأستبعد أن

---

(١) راجع: بيان زغل العلم والطلب (ص ١٩، ٢٠).
(٢) انظر: (١/ ٤٢٤).

يكون ذلك الكلام من قول الشهاب الخفاجي، لما فيه من تناقض، وقلة اطلاع لا يليقان بشارح الشفاء؛ ذلك لأنّ قائل هذا القول قال: الثابت في كتب التاريخ أنّ التفسير الكبير وصل إلى سورة الأنبياء.

وقد نقلنا لك كل ما أمكن الاطلاع عليه من أقوال المؤرخين وليس فيها قول واحد يتفق وما ذهب إليه، فإطلاقه ما تقدم من القول دليل ظاهر على قلة اطلاعه، وعدم تثبته ثم زعم الكاتب المذكور في المعرض دفاعه عن الفخر: أنه لم يتعرض للغنى؛ أي لتفسير « الغنى » في قوله تعالى: ﴿ وَوَجَدَكَ عَآئِلًا فَأَغْنَىٰ ﴾ [الضحى: ٨]. وقد تعرض - رحمه اللّه - لذلك ففسر العائل من وجهين، ثم ذكر في كيفية الإغناء أربعة أوجه[١].

وأما قول الشارح الشهاب: وتقرير الدليل على ما قاله الإمام: إن كمالك وعبادتك... إلخ فهذه العبارات قد وردت في التفسير[٢] مع اختلاف طفيف عما ذكره الشارح فلا وجه لإنكارها.

وبهذا يثبت أن ما ورد ضمن شرح الشفاء لا يمكن أن يكون من كلام الخفاجي؛ بل هو زيادة كتبها ناسخ أو معلق على هامش نسخة خطيّة من شرحه، وأدرجت فيه عند الطبع سهوًا، ولولا أنّ هذا المعلق المجهول نسب القول بنقصان التفسير إلى المؤرخين - لقلنا: أنه اطلع على نسخة خطيّة ناقصة تنتهي بسورة الأنبياء، فقال ما قال. ولكنه نسب ادعاءه إلى المؤرخين من غير أن يذكر أحدًا منهم.

والعجب من الباحثين الذين تناولوا هذه المسألة الخطيرة؛ أنّهم لم يتكلفوا عناء الرجوع إلى شرح الشفاء مع أنه مطبوع ومتداول، واقتصروا على ما ورد في هامش كشف الظنون نقلًا عنه، وكان الأَوْلَى بهم أن يرجعوا إليه ليحلّلوا عبارته ويتثبتوا منها قبل أن يحوّلوها إلى حقيقة علميّة. يدور حولها النقاش، ويكثر الجدل.

وقبل أن أختم حديثي عن مفاتيح الغيب لا بد من الوقوف قليلًا مع أولئك المؤرخين الذين أثاروا هذه الشبهة، والكُتَّاب الذين عمقوا بما كتبوا أساسها، وأعطوها من المتانة ما لا تستحق.

أما المؤرخون الأقدمون؛ فقد علمت أن أهم آفات معظمهم: نقلهم عمن سبقهم من غير

---

(١) انظر: التفسير (٨/ ٤٥٢، ٤٥٣) ط. الخيرية.

(٢) انظر: (٨/ ٤٥٠).

تثبت أو تحقق، وكأن التأريخ للأشخاص ليس أكثر من حشد كل ما يمكن حشده من أقوال عن شخصية المترجم له مهما كان في هذه الأقوال من تناقض، ومهما ترتب عليها من نتائج.

وأمّا الكُتّاب المحدثون؛ فقد أسهموا مع ابن أبي أصيبعة وابن السبكي في ترسيخ هذه الشبهة، سواء أولئك الذين سلموا بها وادعوا نقصان التفسير؛ أمثال صاحب كشف الظنون والمعلق عليه، ومن بعدهما الشيخ الذهبي والمعلمي، أو أولئك الذين سلموها ثم ذهبوا يبحثون في التفسير عن إحالات أو عبارات تساعد على القول بأن هذه السورة أو تلك هي من تفسير الفخر، فإنهم في فعلهم هذا عمقوا أساس الشبهة، وأعطوها الكثير من القوة، وإن كانوا قد جزأوها.

فإنّ محمد صالح الزركان ذكر تلك الشبهة كلها، ولكنه حين جاء لمناقشتها اكتفى بإطلاق القول بأن الفخر قد أكمل التفسير من غير أن يحتج لذلك بشيء، بحجة أنه حذف البحث خوف الإطالة، ولنصح أستاذه له بذلك، وليته إذ فعل هذا حذف المسألة جملة، أما أن يذكر الشبهة ثم يخشى الإطالة من ذكر ما يبطلها فلا أظنّه مقبولًا.

وأمّا الفاضل ابن عاشور فإنه هو الآخر قد أعطى افتراضات واحتمالات لم يحاول التدليل على شيء منها، وتبدو على بحثه لهذه المسألة اللهجة الخطابية التي تعني بالعبارات أكثر مما تعني بمدلولاتها ولا أدل على ذلك من حكمه - الذي لم أطلع على ما يشهد له فيه - بأنّ الفخر قد زار العراق والشام، استنتاجًا من عبارة الخويّيّ في التفسير التي أسلفنا ذكرها.

وأما الدكتور العماري؛ فقد بذل الرجل في هذه المسألة جهدًا واضحًا وبحثها في عشرين صفحة من بحثه، ولكنه سلم الشبهة وسلم ما ورد في هامش كشف الظنون: من أنه وصل إلى سورة الأنبياء ثم بنى بحثه على أساس استثناء تفسير كل سورة - من سور الأنبياء وما بعدها - عليها إحالة في تفسير السور التي ثبت أنّ تفسيرها من تأليف الفخر وما لم يجد عليه إحالة فإنّه يبقى موضع شك، كما جزم بأن تفسير سورة الواقعة ليس من تأليف الفخر.

وأمّا محسن عبد الحميد الذي أطلق قوله بأن ما بين دفتي التفسير كله للفخر بغير استثناء، وخطّأ سابقيه، وعاب عليهم أنهم لم يفعلوا كما فعل، فيقرأوا التفسير كله كما قرأ، ليحكموا بمثل حكمه - فقد أمّلت أن أجد عنده ما يؤيد هذه الدعوى العريضة، ولكنه لم يتجاوز مسلك الدكتور العماري؛ فقسم هو الآخر التفسير إلى قسمين: ما قبل سورة الأنبياء وتفسير سورة الأنبياء وما بعدها، ونقل عن العماري جل ما قاله، وإن كان قد قال

عنه بعد كل ذلك النقل المستفيض: وهكذا انتهى بحث العماري إلى هـذه الفرضيات التي لا تستند إلى أساس علمي سليم[١].

ولم يضف إليه أكثر من جزمه - لا عن دليل مقنع - بأنّ تفسير سورة الواقعة أيضًا هو من تأليف الفخر عدا العبارات التي ذكرناها فهي عنده من تعليقات تلميذه - لا ندري أي تلميذ يقصد - ودخلت المتن بفعل النُّسَّاخ إلى صلب التفسير، أو أضافها في أماكنها عندما وجد بعض الأوراق ضائعة من الأصل[٢].

وبمثل هذه الأقوال استقر أصل الشبهة وبقي مجال البحث والافتراضات مفتوحًا أمام من يشاء لإدخال هذه السورة ضمن السور المشكوك في تفسير الفخر لها أو إدراجها ضمن ما ثبت تفسيره لها؛ ذلك لأنّهم سلموا ما ذكره المؤرخون ولم يناقشوه.

هذا وأود التنبيه إلى أن ما اهتم به بعض الباحثين الأفاضل من عبارات وردت في أواخر بعض السور يذكر فيها تاريخ فراغه من تفسيرها، ومكان الفراغ لا ينبغي اعتباره مقياسًا للحكم بأن تفسيره للسور التي لم يرد في أواخرها نحو هذا مشكوك فيه؛ ذلك لأن تفسير سورتي الفاتحة والبقرة له بالإجماع، ومع ذلك لم يذكر في آخرهما تاريخ الفراغ ولا مكانه.

وأقصى ما يمكن أن يؤخذ من هذا هو أن نعتبر ذلك قرينة نرجح بموجبها أن السور التي وردت تلك العبارات في خواتيم تفسيرها هي من كتابته وتحريره، والأخرى قد تكون مما أملاه إملاءً.

وبعد.. فلعلني فيما ذكرت هدمت هذه الشبهة كلها، وأثبتُّ أن الفخر قد أكمل تفسيره كله، ولكن النسخ التي طبع التفسير عنها هي نسخ فيها ما أُخذ عن أصل المؤلف المحرر، وفيها ما أُخذ عن أصل أملي إملاء، فأدخل عليه من أدخل بعض تصليحات وزيادات قلَّ أن يسلم منها كتاب لم يعثر على أصله بخط مؤلفه، أو يحقق على عدة نسخ، وأن ما يثير الشبهات من عبارات التفسير حول صحة نسبة هذا الكتاب كله أو بعضه للفخر لا يحتاج لأكثر من تحقيق علمي دقيق لكي يتميز عنه، وتموت هذه الضجة المثارة حول أجمع وأهم تفسير لكتاب اللّـه تعالى.

---

(١) راجع: الرازي مفسرًا (ص ٧٣).

(٢) نفس المصدر (ص ٨١).